وثيقة

المؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

"رؤية برلمانية عربية لتحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي"

النسخة المعتمدة من قبل رؤساء البرلمانات والمجالس العربية

السبت 27 إبريل 2024

محتويات الوثيقة

الموضوع		الصفحة
ديباجة الوثيقة		
المقدمة		
عناصر الرؤية البرلمانية العربية لتحقيق التوظيف الآمن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عربياً (حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية)		
أولاً:	إقرار بنية تشريعية متطورة لوضع ضوابط استخدامات الذكاء الاصطناعي	4
ثانياً:	وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وهياكل مؤسساتية	6
ثالثاً:	التقييم المستمر لمخاطر الذكاء الاصطناعي	6
رابعاً:	نشر الوعي المجتمعي بشأن الذكاء الاصطناعي وتحدياته	6
خامساً:	مراعاة القيم الإنسانية وخصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية	7
سادساً:	توطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية	7
سابعاً:	توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي والبرلماني العربي	9
ثامناً:	المشاركة في الجهود الدولية للتوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي	10

نحن البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 18 شوال 1445 هجرياً، الموافق 27 إبريل 2024، في المؤتمر السادس للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية،

- إدراكاً منّا لأهمية الاستفادة من المزايا والمنافع التي تتيحها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة اليومية، على نحو يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهضة الشاملة في المجتمعات العربية،
- وأخذاً في الاعتبار المخاطر والتحديات الكثيرة المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، والتي قد تشكل ضرراً كبيراً وتهديداً – سواء كان متعمداً أو غير مقصود- لحقوق الإنسان والأمن المجتمعي بشكل عام،
- وانطلاقاً من إيمان المجتمعين بأهمية إنشاء إطار قانوني وتنظيمي مُحكم، يضمن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بشكل مسؤول وآمن في مختلف المجالات؛ وبشكل يراعي خصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية،
- وإدراكاً لحقيقة أن حوكمة الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، تمثل المدخل الآمن لتعزيز ثقة الجمهور العادي بأنظمة الذكاء الاصطناعي للاستفادة من إمكاناتها بالكامل،
- وتأسيساً على دعوة جامعة الدول العربية لإطلاق استراتيجية عربية في مجال الذكاء الاصطناعي عبر تبادل الخبرات؛ بما يسهم في تقوية القدرات الإنتاجية وتسريع وتيرة التنمية المستدامة بما ينسجم مع الأولويات الوطنية وقيمنا الروحية القائمة على تكريم الإنسان،
- ورغبةً منّا في الإسهام في حوكمة الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، والإسهام في الجهود الخاصة بإعداد استراتيجية عربية في هذا المجال، وذلك في إطار حرصنا على قيام الدبلوماسية البرلمانية بدورها في التعامل مع كافة القضايا التي تخدم مصالح الشعب العربي الكبير،
- وبالرجوع إلى مخرجات المؤتمرات الخمسة السابقة للبرلمان العربي والمجالس والبرلمانات العربية، وبعد تدارسنا لقضية التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي عربياً،

نعتمد هذه الوثيقة، ونرفعها إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الدول العربية خلال القمة العربية المقبلة على مستوى القادة العرب.

مقدمة:

فرض الذكاء الاصطناعي نفسه بقوة على العالم أجمع باعتباره التقنية الاستراتيجية التي ستقود العالم في المستقبل، وهو ما انعكس في قيام الكثير من الدول بإقرار استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، واستثمار أموال ضخمة في هذا المجال، واستحداث مؤسسات متخصصة للإشراف على عمليات التدريب والتأهيل، وغير ذلك. ولم تكن الدول العربية استثناءً من هذا السباق العالمي نحو الاستفادة من مميزات الذكاء الاصطناعي، حيث اتخذ عدداً منها خطوات جادة تعكس حجم اهتمامها بهذا المجال.

وعلى الرغم من المكاسب والمنافع العديدة التي تنجم عن استخدامات الذكاء الاصطناعي خاصة في مجالات التنمية المستدامة، إلا أنه يثير في الوقت ذاته مجموعة من التحديات والتهديدات، سواء مخاطر تهدد كرامة الإنسان، أو مخاطر من التحيز الناتج عن سوء الاستخدام، أو مخاطر تهدد حياة الإنسان مثل الأسلحة ذاتية التشغيل، أو التحديات المرتبطة بما يثيره الذكاء الاصطناعي من إشكاليات أخلاقية، أو التهديدات المرتبطة باحتمالات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من قبل التنظيمات الإرهابية، وغيرها من التهديدات والتحديات، التي تزداد خطورتها بمرور الوقت، خاصة مع غياب القوانين الشاملة المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

لذلك، شهدت الفترة الأخيرة اهتماماً دولياً ملحوظاً بضرورة وضع إطار تنظيمي وتقنين عملية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مارس 2024 قراراً تاريخياً، هو الأول من نوعه بتأييد أكثر من 120 دولة، بشأن تعزيز أنظمة ذكاء اصطناعي "آمنة ومأمونة وجديرة بالثقة". وقد حث هذا القرار الدول على تطوير ودعم المناهج والأطر التنظيمية المتعلقة بالاستخدام الآمن والمأمون والجدير بالثقة للذكاء الاصطناعي.

لذلك، مع التسليم بأن الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة باتت خياراً حتمياً لدول العالم كافة، وبشكل خاص للدول النامية والدول العربية للخروج من دائرة التهميش الاقتصادي وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، فإن مكافحة المخاطر الناجمة عنه يجب أن تحظى بأولوية متقدمة، على شاكلة الاهتمام بتداعيات الأوبئة والحروب النووية، لا سيما وأن تنامي استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بدون تنظيم وتقنين محكم، يحمل مخاطراً جسيمة على الإنسانية بشكل عام، وهو ما يفرض على الدول العربية تبني مقاربات شاملة بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي ووضع إطار تشريعي وتنظيمي يُعظم الاستفادة من مزاياه، ويعالج المخاطر والتحديات المرتبطة به.

انطلاقاً مما سبق، وحرصاً من البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية على أن يكون لهم دور محوري في تحقيق التوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي في الدول العربية، على نحو يسمح بالاستفادة مما يتيحه من مميزات، والتصدي لما يثيره من تحديات، **فقد جاء العمل على إعداد هذه الرؤية، التي يأمل البرلمانيون العرب أن تكون معيناً للدول العربية في تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن، وأن تكون جزءً من جهود الإعداد لإستراتيجية عربية موحدة في هذا المجال.**

أولاً: إقرار بنية تشريعية متطورة ومتماسكة لوضع ضوابط استخدامات الذكاء الاصطناعي:

مع الإقرار بأهمية التوجه الذي سلكته الكثير من الدول العربية بشأن وضع خطط وطنية واستراتيجيات واضحة على مستوى الدولة، فإن **حوكمة الذكاء الاصطناعي وتحقيق التوظيف الآمن له، تتطلب في المقام الأول سنٌ تشريعات منظمة للذكاء الاصطناعي، بحيث تضع ضوابط يتم في إطارها تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.**

فقد وضعت بعض الدول العربية مباديء إرشادية غير مُلزمة في هذا المجال، ولكن أياً منها لم يقم بعد بسنٌ قانون شامل يستهدف تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وإن كانت بعض الدول برزت لديها مطالبات برلمانية بضرورة سنٌ مثل هذه التشريعات. **لذلك، يتمثل المحور الأول والأكثر أهمية نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، في وجود تشريع مُلزم ينظم استخدامات الذكاء الاصطناعي**، حيث يمثل هذا التشريع حائط الصد الأول في التعامل مع التحديات المختلفة التي يطرحها الذكاء الاصطناعي ومواجهة التهديدات المرتبطة باستخداماته.

وقد أدرك البرلمان العربي في وقت مبكر أهمية وجود إطار تشريعي منظم لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، فأصدر أول قانون عربي استرشادي في مجال الذكاء الاصطناعي في عام 2022، ويمكن للدول العربية الاسترشاد به في سن تشريعاتها الوطنية في هذا المجال. **ومن واقع الخبرات الدولية القليلة المتراكمة في هذا المجال، فإن ثمة مجموعة من السمات الرئيسية الواجب توافرها في أي تشريعي عربي يتم وضعه لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، يتمثل أبرزها في:**

(1)- الابتعاد عن النهج الصارم الذي يُقيّد الابتكار: هناك اتجاه مقاوم أو معارض لحوكمة الذكاء الاصطناعي، بحجة أن فرض قواعد منظمة في هذا المجال قد يدفع الشركات المبتكرة والمستثمرين لمغادرة الدول التي تتشدد في قواعدها المُنظمة؛ وهو ما يعني اتجاه كثير من الشركات الابتكارية إلى نقل أنشطتها إلى خارج هذه الدول، وسحب رؤوس أموالها من الأسواق الداخلية.

ولمعالجة هذا التخوف، من المهم أن يشجع التشريع ذو الصلة على تحقيق الابتكار الآمن والمسؤول من خلال الموازنة بين المخاطر الحقيقية والفرص والفوائد الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، ولن يتحقق ذلك دون إشراك المعنيِّين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل إعداد التشريعات المُنظمة للذكاء الاصطناعي، وهو ما ينقلنا إلى السمة التالية الواجب توافرها في هذا المجال.

(2)- التعاون بين المشرعيّن وأصحاب المصلحة العامة في مجال الذكاء الاصطناعي: لا بُد من تبني نهج تشاركي عند وضع القوانين واللوائح المُنظمة للذكاء الاصطناعي، على نحو يكفل الاستماع إلى أصوات أصحاب المصلحة في هذا المجال، لتوضيح ومناقشة المخاطر الفعلية التي يجب أن تأخذها التشريعات المُنظمة بعين الاعتبار، حتى لا يكون هناك انفصال بين المشرعيّن من ناحية، وخبراء الذكاء الاصطناعي والشركات المطوّرة والمبتكرين ورواد الصناعة من ناحية أخرى.

كما يتطلب سن هذه التشريعات رؤية متكاملة ومزيجاً من المتخصصين القانونيين وواضعي السياسات من مختلف التخصصات وخبراء التكنولوجيا، الذين يعملون معاً لوضع قواعد وسياسات واضحة توازن بين الابتكار والمساءلة وتحقيق الأمن، وتحمي حقوق أصحاب المصلحة في الدول العربية. وبعبارة أخرى، لا ينبغي للحكومات أن تستعجل في طرح تشريعات الذكاء الاصطناعي بشكل منفرد؛ ولكن من المهم أن تكون الشركات المطوّرة شريكة في هذا الأمر؛ حيث يمكنها مشاركة النتائج التي توصلت إليها مع المشرعيّن المسؤولين عن إعداد القوانين الجديدة قبل صياغتها النهائية، فدائماً ما يكون هناك قلق بين العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي من "أن الحكومات سوف تقفز على القواعد، قبل أن تعرف ما يجب فعله".

(3)- مراعاة المبادئ العالمية المتوافق عليها وخصوصية ثقافة المجتمعات العربية: يجب أن تقوم تشريعات الذكاء الاصطناعي على فهم المبادئ العالمية التي أقرتها منظمات دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، والتي يمكن من خلال تطبيقها، إنشاء إطار تشريعي قوي للذكاء الاصطناعي. ومن أهم تلك المبادئ: الحيادية وعدم التحيز، والشفافية والقابلية للتفسير، واحترام الخصوصية وحماية البيانات، والمسؤولية والمساءلة، ومراعاة الأمن والسلامة. وبالتوازي مع ذلك، لا بد أن تراعي هذه التشريعات ثقافة وأخلاق وخصوصية المجتمعات العربية.

(4)- المرونة والقابلية للتغيير: من المهم عند وضع التشريعات المُنظمة للذكاء الاصطناعي أن تتسم بالمرونة والقابلية للتغيير وألا تكون قوانين جامدة، بحيث يسهل تعديلها استجابةً للتغيرات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي التي تتطور بشكل متسارع جداً، وعلى نحو يسمح بالتدخل بطرق متناسبة لمعالجة أية ثغرات أو تطورات قد تظهر مستقبلاً، وهو ما يسهم في النهاية في إيجاد إطار تشريعي تنظيمي داعم للابتكار وقادر على التكيف مع المستجدات.

(5)- مراعاة طبيعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على المجتمع: أن تراعي هذه التشريعات تصنيف وتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بناءً على المخاطر التي قد يسببها للمجتمعات العربية، وتحديد الممارسات المحظورة وماهية الأنظمة عالية الخطورة التي ينتجها الذكاء الاصطناعي وطبيعة المحتوى الذي ينتجه، ومراعاة حقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، والأمن السيبراني، والأنظمة الخاصة بحماية البيانات.

ثانياً: وضع استراتيجيات وخطط وطنية لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وهياكل مؤسساتية:

على الرغم من أن هناك دولاً عربية أطلقت بالفعل استراتيجيات وخططاً وطنية خاصة بتنظيم الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ثمة دول عربية أخرى لم تأخذ خطوة في هذا الاتجاه، وهو أمر يجب تداركه إذا أرادت هذه الدول اللحاق بالركب العالمي والسباق الدولي المحموم نحو الاستفادة من المزايا والمكاسب التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة اليومية، وفي الوقت ذاته معالجة التحديات والمخاطر المرتبطة به. ومن المهم تحديد عناصر الاستراتيجيات الوطنية، من حيث الأهداف والقطاعات ذات الأولوية، والقدرات البشرية، والبحث والابتكار، والتعليم.

وفي الإطار ذاته، ثمة ضرورة إنشاء أو تحديد هياكل مؤسساتية مختصة تكون مسؤولة عن الرصد والتقييم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات والمبادرات والرؤى والخطط الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، وترسيخ الجاهزية الرقمية.

ثالثاً: التقييم المستمر لمخاطر الذكاء الاصطناعي:

تتطلب حوكمة الذكاء الاصطناعي أن يكون هناك تقييم مستمر للمخاطر والتحديات المرتبطة به، ووجود خطة لإدارة المخاطر، وأن تكون هناك مؤسسات قائمة بذاتها لهذا الغرض تحديداً، وذلك اتساقاً مع خطورة تلك التحديات. ومن ثم، فإن التقييم المستمر للمخاطر والتحديات المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، يجب أن يأتي في مقدمة الأولويات التي تهتم بها الدول العربية في حوكمتها لأنظمة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ولتحقيق هذا الغرض، ثمة ضرورة للعمل على إنشاء معاهد سلامة وطنية لتوفير أنظمة للإنذار المبكر، وكذلك العمل على إنشاء مؤسسة عربية مشتركة في هذا المجال في إطار جامعة الدول العربية، لتبادل الخبرات بشأن التقييم المستمر لمخاطر الذكاء الاصطناعي.

رابعاً: نشر الوعي المجتمعي بشأن الذكاء الاصطناعي وتحدياته:

لاشك في أن وجود درجة كبيرة من الوعي المجتمعي باستخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل عام، من حيث المكاسب والمخاطر الناجمة عنه، والفهم الأمثل لاستخداماته، هو أمر سيساعد كثيراً في تحقيق التوظيف الآمن له. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم مراعاة الوازع الديني لحماية المجتمعات العربية من مخاطر هذه التكنولوجيا.

من هذا المنطلق، يجب العمل على وضع خطط وطنية وسياسات لتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الذكاء الاصطناعي، وكيفية الاستفادة من إيجابياته. ومن المهم ان تشمل هذه الخطط جميع المراحل العمرية منذ التعليم الأساسي وحتى التعليم الجامعي، فضلاً عن إضافة مناهج الذكاء الاصطناعي لجميع الكليات بكافة التخصصات، ووضع برامج خاصة بدعم المرأة في مجالات الذكاء الاصطناعي.

خامساً: مراعاة القيم الإنسانية وخصوصية وثقافة وأخلاق المجتمعات العربية:

تعرف أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بأنها مجموعة المبادئ والإرشادات والمعايير التوجيهية التي يتعيَّن على مطوِّري الذكاء الاصطناعي ومستخدميه اتباعها، وتهدف هذه القواعد إلى ضمان المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية عند تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يتوافق مع الأسس الأخلاقية، ومبادئ احترام حقوق الإنسان.

وغنيٌّ عن البيان أن الغالبية العظمى من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إن لم يكن كلها، قد نشأت بالأساس مواكبةً لظروف وخصوصية البلدان الصناعية الكبرى، وهو ما يعني أن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي مُصممة لكي تكون ملائمة خصيصًا لواقع الدول الكبرى لا تخلو من تحيز قيمي، وهو أمر يجب أن تنتبه إليه الدول العربية في حوكمتها لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، التي قد لا يناسب بعضها خصوصية وثقافة المجتمعات العربية.

لذلك، من المهم أن تكون القيم الإنسانية المشتركة وخصوصية ثقافة وأخلاق المجتمعات العربية حاضرة بقوة في أي تشريعات وخطوات تهدف إلى تنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي. كما تفرض خصوصية المجتمعات العربية العمل على معالجة اللغة العربية ضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وليس الاكتفاء فقط بتعريب مفردات هذه التطبيقات، فضلاً عن تطوير معجم اللغة العربية الخاص بمصطلحات البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

سادساً: توطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية:

لا شك في أن احتكار كبرى الشركات التكنولوجية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الدول الصناعية الكبرى، يحرم الدول العربية والدول النامية بشكل عام من الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يلائم خصوصياتها وثقافتها، كما يرفع تكلفة الاستفادة من تلك التطبيقات المستوردة من الخارج. **في هذا السياق، فإن العمل على توطين صناعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، يجب أن يظل هدفاً استراتيجياً في التفكير العربي نحو حوكمة الذكاء الاصطناعي. وواقع الأمر، فإن توطين صناعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية يتطلب أمور كثيرة، من بينها:**

(1)- توفير العناصر البشرية المؤهلة: يعاني معظم الدول العربية من ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة في هذا المجال العلمي والتطبيقي سريع التطور. ويتطلب التغلب على تلك القيود، وضع استراتيجيات تنموية طموحة، ومخصصات مالية كبيرة، وسياسات تعليمية متطورة بهدف تخريج عناصر بشرية كفؤة ومؤهلة للعمل في بيئة الثورة الصناعية الرابعة، أخذاً في الاعتبار بأن توفر العنصري البشري يمثل المطلب الأساسي والأهم نحو توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية. لذلك، يجب الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي لزيادة عدد الخبراء في هذا المجال.

(2)- تحصين الكفاءات الوطنية من الهجرة للخارج واستعادة العقول العربية المهاجرة: في إطار العمل على توطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، من المهم العمل على وضع سياسات تحفيزية تشجع الكفاءات الوطنية المُبدعة في هذا المجال، على عدم الهجرة وترك أوطانهم للعمل في الخارج، وتوفير الظروف الملائمة لاستثمار هذه العقول في بناء الدول العربية والمساهمة في نهضتها وتقدمها، حيث تمثل هذه الكفاءات الوطنية النواة الرئيسية لبدء أي مشروعات عربية طموحة في هذا المجال.

وبالتوازي مع ذلك، يجب العمل على وضع خطط وسياسات وطنية تحفيزية أيضاً من أجل استعادة العقول العربية المهاجرة في هذا المجال، وتشجيعهم على العودة إلى أوطانهم لتعظيم الاستفادة من خبراتهم وعلمهم في هذا المجال الحيوي.

(3)- توفير البنية التحتية اللازمة للذكاء الاصطناعي: تمثل البنية التحتية الرقمية أحد المتطلبات الرئيسية اللازمة لتوطين صناعة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، ويقصد بها المكونات المادية والتنظيمية التي تدعم أنشطة الذكاء الاصطناعي، مثل البرامج وقواعد البيانات والشبكات السلكية واللاسلكية، وغيرها من المكونات ذات الصلة، التي تحتاج إلى توفير مخصصات مالية وكفاءات بشرية لتوفيرها واستخدامها.

(4)- الاهتمام بالجانب البحثي في مجال الذكاء الاصطناعي: مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة في الكثير من الدول العربية والفجوة الكبيرة بينها وبين الدول المتقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي، وخاصةً فيما يتعلق بالمخصصات المالية لتمويل الأبحاث والابتكار، فإن الاهتمام بالجانب البحثي يظل ركيزة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في خطط توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الدول العربية، وهو ما يفرض على الحكومات العربية العمل على تطوير أنظمة التعليم القائمة، وإدخال مواد ومناهج مستحدثة متخصصة في الذكاء الاصطناعي.

(5)- تبادل الخبرات وبناء القدرات بين الدول العربية والانفتاح على التجارب الدولية التي تسمح بنقل توطين تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي: بالنظر إلى أن الدول العربية حديثة العهد بالتكنولوجيا الخاصة بالذكاء الاصطناعي، فإن هدف توطين تلك التكنولوجيا سيكون من الصعب تحقيقه بدون الانفتاح على التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال. وتبادل الخبرات والمعرفة والممارسات الجيدة وبناء القدرات بين الدول العربية لا سيما الدول ذات الجاهزية العالية في هذا المجال.

والمهم في هذا السياق، أن يتم التعاون مع الدول التي تسمح بنقل وتوطين هذه التكنولوجيا وليس احتكارها. ومع التسليم والتأكيد على حرية الدول العربية في التعاون مع مَنْ تفضله من الدول الكبرى المتقدمة في هذا المجال، استناداً إلى سيادتها ومصالحها السياسية وحساباتها الخاصة وغيرها من الأمور الأخرى، فإن جمهورية الصين الشعبية تعد في مقدمة الدول المرشحة بقوة لأن تتعاون معها الدول العربية في هذا المجال.

وواقع الأمر، فإن الدعوة إلى تعزيز الانفتاح العربي مع جمهورية الصين الشعبية كنموذج في هذا المجال، إنما يعود إلى عدة اعتبارات: أولها أن جمهورية الصين من الدول التي تؤمن بضرورة مشاركة الدول الأخرى، وخاصةً الدول النامية، في توطين التكنولوجيا بشكل عام وعدم احتكارها، بعكس النهج الذي تتبعه الكثير من الدول الغربية التي تسعى إلى احتكار التكنولوجيا، وإبقاء الدول النامية كمستهلكين لتلك التكنولوجيا فقط وليس منتجين لها.

وثانيها أن جمهورية الصين من أوائل الدول التي وضعت خططاً واستراتيجيات متكاملة من أجل تطوير الذكاء الاصطناعي وتنظيم استخداماته بشكل آمن. **وثالثها** أن جمهورية الصين من أوائل الدول أيضاً التي وضعت قواعد مُلزمة دخلت حيز التنفيذ بالفعل من أجل تقنين وتنظيم الاستفادة من خدمات الذكاء الاصطناعي بشكل آمن، بما يعكس رغبتها في ريادة حوكمة الذكاء الاصطناعي كي تتمكن من بلورة المعايير العالمية في هذا المجال.

(6)- تعزيز الاستثمار ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال: من المهم العمل على تعزيز الاستثمارات العربية وريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي، ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال وتوفير عوامل النمو والاستمرار لها، ووضع خطط تمويلية تنافسية لها في هذا المجال، مما سوف ينعكس على عملية توطين صناعة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ويسهم في تعزيز النماء الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواجهة العديد من التحديات الملحة للقرن الواحد والعشرين.

سابعاً: توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي والبرلماني العربي:

تمثل عمليات نشر وإدماج وتوظيف الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الحكومية، غاية في الأهمية لدعم استخداماته في مختلف القطاعات، بما يدعم التحول الرقمي وصناعة الذكاء الاصطناعي ويحقق جودة وكفاءة وفعالية بيئة العمل والخدمات، ويحقق الأهداف والرؤى الاستراتيجية والأولويات الوطنية للدول العربية.

كما أنه من الضروري توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، والاستفادة القصوى من إمكاناته الرقمية في تحقيق أفضل النتائج على هذا الصعيد، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة التشريعية بالدول العربية.

ويتطلب هذا الأمر تشجيع البرلمانات العربية على التوجه نحو استخدام الذكاء الاصطناعي في حوكمة وإدارة العمل البرلماني، وإقامة ورش عمل وحلقات نقاش للبرلمانيين تضم خبراء وعلماء في مجال الذكاء الاصطناعي، بغرض تعزيز مستويات إلمام البرلمانيين بتأثير تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي السلبية والإيجابية، بالإضافة إلى رفع قدرات موظفي الأمانات العامة داخل البرلمانات العربية؛ للتأكد من قدرتهم على استخدام تطبيقات وأدوات الذكاء الاصطناعي بطريقة سليمة تخدم عمل البرلمانات.

ومن أجل تعميم الاستفادة داخل البرلمانات العربية في هذا المجال الحيوي، من المقترح العمل على إعداد دليل برلماني خاص باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة العمل البرلماني وحوكمته، بحيث يضع هذا الدليل خارطة طريق للبرلمانات الوطنية حول سبل إدماج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمل البرلمانات الوطنية، وتشكيل فرق عمل برلمانية في هذا الشأن، مع الاستعانة بخبراء وفنيّين متخصصين في الذكاء الاصطناعي.

ومن أجل وضع هذه التوصيات موضع التطبيق خاصة في المجال البرلماني، يُقترح أن يضع البرلمان العربي آلية تنفيذية لإعداد هذا الدليل المقترح بالتعاون مع المجالس والبرلمانات العربية، فضلاً عن وضع خطط لدورات تدريبية منتظمة طويلة الأمد، بهدف رفع كفاءات البرلمانيين العرب والموظفين بالأمانات العامة للبرلمانات العربية في هذا المجال، والتنسيق والتعاون مع المجالس والبرلمانات العربية بهدف تنظيم تلك الدورات.

ثامناً: المشاركة في الجهود للتوصل إلى اتفاقية دولية مُلزمة لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي:

يرجع جانب كبير من حالة السيولة وعدم التنظيم التي تميز التعامل الدولي مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى عدم وجود اتفاقية دولية مُلزمة في هذا المجال، تفرض ضوابط محددة يجب مراعاتها تجنباً للمخاطر المرتبطة بهذا المجال، كما تفرض ضوابط أخرى تمنع احتكار هذه التكنولوجيا المتقدمة لدول بعينّها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية مشاركة الدول العربية في الجهود الدولية الجارية من أجل التوصل إلى اتفاقية دولية مُلزمة في هذا المجال.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق العمل على بلورة رؤية عربية موحدة بضرورة أن تتضمن أية اتفاقية دولية ملزمة في هذا المجال، نصوصاً واضحة تجرم استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عسكرياً في الحروب والصراعات، لا سيما وأنها ترقى في خطورتها إلى مرتبة أسلحة الدمار الشامل في حالة سوء استخدامها، لأنها تجمع بين خاصيتين تنفرد بهما، وهما الضرر الجماعي وانعدام السيطرة البشرية.

ومع الإقرار بأن التوصل إلى اتفاق عالمي مُلزم في هذا السياق سيتطلب تجاوز المفاوضات المُعقدة بين الدول ذات المصالح والأنظمة القانونية المتضاربة، ولكن في جميع الأحوال، يجب أن تكون الدول العربية حاضرة وبقوة في أي مفاوضات من هذا النوع، حتى تكون مصالحها حاضرة أيضاً في أي اتفاق عالمي مُلزم يتم التوصل إليه في هذا المجال.

خاتمة:

يعيش العالم بأسره مرحلة الثورة الصناعية الرابعة، والتي يقع في مركزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتي تؤثر بدورها على كافة مجالات الحياة اليومية للإنسان المعاصر، فرداً أو جماعة أو حكومة أو مؤسسة إقليمية أو دولية. ورغم وجود اختلافات فيما بين الدول بشأن القواعد والأطر المُقنّنة والمُنظمة للذكاء الاصطناعي وأفضل السُبل التي تكفل ذلك، ومع الإقرار بصعوبة التوصل إلى إجماع عالمي بشأنها، إلا أنه هناك شبه إجماع على أن وجود بنية تشريعية حديثة ومتطورة تعد السبيل الأمثل لوضع ضوابط آمنة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وهو ما يجب أن تعمل عليه الدول العربية لكي تلحق بالركب العالمي في هذا المجال.